

محاكاة كمية للتضخم المصطنع في أسعار العقود الحكومية  
استناداً إلى موازنة عام 2024

د. مهدي البناي

18 تموز 2026



## محاكاة كمية للتضخيم المصطنع في أسعار العقود الحكومية استناداً إلى موازنة عام 2024

### مقدمة:

يتكرر الجدل حول اتساع عجز الموازنة الحكومية Budget Deficit، ويُعرّف عادةً بأنه الحالة التي تتجاوز فيها النفقات العامة الحكومية إيراداتها العامة خلال مدة زمنية معينة. وبحسب هذا التعريف المحاسبي، يمكن معالجة العجز إما بزيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات أو الجمع بين الخيارين. لكن هذا التعريف لا يكشف وحده عن الطبيعة الاقتصادية للعجز. فهناك فرق جوهري بين عجز ينشأ نتيجة تمويل استثمارات عامة منتجة، وعجز ينشأ نتيجة الهدر وتضخيم العقود وسوء الإدارة.

ويعزى العجز في الموازنة الحكومية العراقية عموماً الى انخفاض الإيرادات نتيجة تقلب مستوى انتاج وأسعار النفط، أو تضخم فاتورة الرواتب، وتتجه الحلول دوماً الى متلازمة (العجز وتعظيم الإيرادات) حتى أصبحت كالمسلّمة التي لا تتعداها الحلول. ولا ينظر بعمق أكثر في بنود الموازنة نفسها، فربما بين سطورها حلاً ما. فالتركيز على زيادة الإيرادات غير النفطية، وفرض ضرائب جديدة، أو اللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي، أو تخفيض الانفاق الاستثماري، هي دائماً الخيارات المطروحة، لتمويل العجز، مما يعني اننا نتناول نتائج المشكلة وليس أسبابها!

الا أن هذا المنحى يهمل سبباً آخر للعجز، يظهر في التضخيم المصطنع لأسعار العقود والمشاريع والمشتريات الحكومية Inflated Government Contracts. فإذا كانت الحكومة تدفع في بعض العقود أضعاف القيمة الاقتصادية العادلة للسلع أو الأعمال أو الخدمات، فإن جزءاً من العجز لا يكون ناتجاً عن حاجة حقيقية إلى الإنفاق، وإنما عن ارتفاع مصطنع في كلفة النشاط الحكومي.

ان مبدأ مقارنة السعر التعاقدي بالسعر المرجعي أو السعر العادل ليس جديداً؛ فهو من صميم علم المشتريات الحكومية، فالهيئات الحكومية، مثل الحكومة الأمريكية والبنك الدولي، تشترط أن يثبت مسؤول التعاقد أن السعر (عادل ومعقول) من خلال تحليل الأسعار Price Analysis وتحليل معقولية السعر Price Reasonableness Analysis ومقارنته بأسعار السوق أو الأسعار التاريخية أو أسعار مرجعية.

فقبل الخوض في البحث عن إيرادات جديدة، ينبغي البحث في بنود النفقات وفحصها من حيث حقيقتها وأولويتها وقيمتها العادلة، وتحاول هذه الورقة الإجابة على التساؤل: هل تعكس النفقات الحكومية الواردة في الموازنة قيمتها الاقتصادية الحقيقية؟ أم أن جزءاً كبيراً من العجز هو نتيجة تضخيم مصطنع في قيم العقود والمشاريع الحكومية؟

أظهرت التحقيقات الأخيرة في قضايا الفساد أن عقود المشاريع الحكومية وعقود التجهيزات السلعية والخدمية تشترك جميعها بظاهرة (تضخيم) غير مبرر في قيم العقود بأضعاف مضاعفة عن قيمها العادلة في السوق. بالإضافة إلى شيوع ظاهرة (الإضافات التعاقدية) أي الأعمال الإضافية التي لا تستند إلى حاجة فنية حقيقية، ففي حالات عديدة، تبدأ العقود بقيمة أولية معينة، ثم تتبعها ملاحق تعديلية، وأوامر تغيير ومطالبات مالية إضافية ترفع القيمة النهائية للمشروع بصورة كبيرة. وقد يكون لبعض هذه التعديلات مبررات فنية مشروعة، إلا أن الإفراط في استخدامها يثير تساؤلات حول كفاءة إعداد التصميم الأولي، ودقة دراسات الجدوى، وفعالية الرقابة على التنفيذ.

كل هذا يسبب عبئاً إنفاقياً كان بالإمكان تجنبه، وبتنقيشه على نطاق واسع، تظهر مليارات وحتى تريليونات الدنانير كعجز في الموازنة.

وهنا تتشكل فرضية تستحق الدراسة، وهي أن جزءاً كبيراً من العجز هو ليس نتيجة لنقص الإيرادات، بل نتيجة لممارسات إنفاقية مبالغ بها. فالتضخيم المصطنع في قيمة العقود الحكومية يؤدي إلى عجز مالي تصنعه الممارسات لا الموارد.

السعر العادل للعقود يمثل نقطة التوازن الاقتصادية التي تمثل التكلفة الحقيقية للمشروع مضافاً إليها هامش ربح معقول. أما عندما يجري تضخيم الأسعار بصورة مصطنعة، فإن الفرق لا يعبر عن قيمة اقتصادية مضافة، ولا يمثل زيادة في الإنتاجية أو تحسين في الخدمات، وإنما يتحول إلى عبء مالي وتكلفة اجتماعية واقتصادية، وضغوط تضخمية (Inflationary Pressures) تتحملها الحكومة والمجتمع.

لا يقتصر خطر هذه الظاهرة على زيادة النفقات الحكومية، بل تؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الموارد العامة. فالمبالغ التي تضاعف نتيجة تضخيم العقود فوق قيمتها العادلة، تؤدي إلى حرمان مشاريع أخرى من التمويل، أو تأجيل بناء مستشفى أو مدرسة، أو إنشاء طريق، أو خفض الانفاق على خدمات أساسية.

ومن هذه الزاوية فان تضخيم العقود المصطنع لا يشكل فساداً مالياً فقط ، بل هو سوء لتخصيص الموارد أيضاً. مما يضعف كفاءة السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

تقدم هذه الورقة محاكاة كمية مبسطة Simplified Quantitative Simulation، تستند إلى بيانات موازنة الحكومة لسنة 2024، لاختبار أثر افتراض متحفظ نسبياً مفاده أن قيمة الإنفاق التعاقدى القابل للتضخيم تبلغ ثلاثة أضعاف قيمته العادلة، وليس أربعة عشر ضعفاً كما يُتداول أحياناً في النقاشات العامة.

والغاية من المحاكاة ليست اتهام جميع العقود الحكومية بالتضخيم، بل إظهار الأثر المالي الذي يمكن أن يحدث إذا ثبت وجود هذه الظاهرة على نطاق واسع.

### أولاً: المؤشرات الأساسية لموازنة العراق لعام 2024

بلغت النفقات المخططة في موازنة 2024 نحو 211.9 تريليون دينار، في مقابل إيرادات مقدرة بنحو 147.8 تريليون دينار، وبذلك بلغ العجز المخطط قرابة 64.1 تريليون دينار. كما قُدرت الرواتب ومعاشات التقاعد والمدفوعات المرتبطة بها بنحو 90 تريليون دينار، أي أكثر من 40% من إجمالي الإنفاق) .

| المؤشر                                           | القيمة التقديرية (تريليون دينار) |
|--------------------------------------------------|----------------------------------|
| إجمالي النفقات                                   | 211.9                            |
| إجمالي الإيرادات                                 | 147.8                            |
| العجز المخطط                                     | 64.1                             |
| الرواتب والأجور والتقاعد والتعويضات المرتبطة بها | 90.0                             |
| الإنفاق المتبقي بعد استبعادها                    | 121.9                            |

المصدر: جداول موازنة 2024 المنشورة ضمن أرشيف وزارة المالية العراقية

ثانياً: تحديد الإنفاق المفترض تعرضه للتضخيم ، ونسبة التضخيم المصطنع

تتطلب المحاكاة من استبعاد الرواتب والأجور والتعويضات والمدفوعات المشابهة من إجمالي الإنفاق؛ لأنها لا تمثل عقود تجهيز أو مقاولات بالمعنى المباشر. مع ملاحظة أن هذه البنود يمكن أن تكون عرضة (للتضخيم غير السعري) كالوظائف الوهمية، وازدواج الرواتب .. الخ ، الا اننا سنستبعداها من اجمالي الانفاق المُعرض للتضخيم.

وبذلك يصبح الإنفاق المتبقي:

الإنفاق المفترض تعرضه للتضخيم = إجمالي النفقات – الرواتب والتعويضات

$$121.9 \text{ تريليون} = 211.9 - 90.0$$

يشمل هذا المتبقي، وفق فرضية الورقة، الإنفاق الاستثماري والمشاريع الحكومية ومشتريات السلع والخدمات التشغيلية.

لكن تجب الإشارة إلى أن المتبقي المحاسبي لا يتكون كله من عقود ومشتريات؛ فقد يتضمن أيضاً إعانات وتحويلات ومدفوعات فوائد ومنافع اجتماعية ونفقات أخرى. ولذلك فإن اعتبار كامل مبلغ 121.9 تريليون دينار عرضة للتضخيم يمثل السيناريو الأعلى أو السيناريو النظري الموسع، وليس تقديراً مؤكداً لحجم العقود الفعلي.

كشفت التحقيقات الأخيرة أن بعض العقود الحكومية جرت المبالغة فيها بتضخيم مصطنع بلغ حتى 14 ضعفاً عن قيمتها الحقيقية ، الا ان هذه المحاكاة سوف تعتمد سيناريو متواضع يبلغ تضخيماً مصطنعاً بحدود ثلاثة أضعاف فقط . بمعنى أن قيمة العقد تساوي ثلاثة أضعاف قيمته العادلة ، وبالتالي فإن العلاقة تكون:

$$\text{القيمة المدفوعة} = \text{القيمة العادلة} \times 3$$

وعليه:

$$\text{القيمة العادلة} = \text{القيمة المدفوعة} \div 3$$

أما مقدار التضخيم فهو:

$$\text{التضخيم} = \text{القيمة المدفوعة} - \text{القيمة العادلة}$$

أي أن القيمة العادلة تمثل ثلث المبلغ المدفوع، بينما يمثل التضخيم ثلثيه.

وبذلك لا يعني افتراض «ثلاثة أضعاف» أن الهدر يساوي ثلاثة أمثال الإنفاق، وإنما يعني أن نسبة التضخيم من القيمة المسجلة تبلغ 66.67%.

ثالثاً: المحاكاة الأساسية .. من العجز الى الفائض !

إذا افترضنا أن كامل الإنفاق المتبقي، البالغ 121.9 تريليون دينار، قد سُجِّل بثلاثة أضعاف قيمته العادلة، فإن قيمته الاقتصادية الحقيقية تكون:

$$\text{القيمة العادلة} = 121.9 \div 3$$

$$= 40.63 \text{ تريليون دينار}$$

ويكون مقدار التضخيم القابل للاستبعاد:

$$121.9 - 40.63 = 81.27 \text{ تريليون دينار}$$

وبذلك تنخفض النفقات الحكومية المعدلة إلى:

$$\text{الرواتب والتعويضات} + \text{القيمة العادلة للإنفاق} = \text{النفقات بعد إزالة التضخيم}$$

$$90 + 40.63 = 130.63 \text{ تريليون دينار}$$

ومع بقاء الإيرادات المقدرة عند 147.8 تريليون دينار، تصبح نتيجة الموازنة:

$$\text{الإيرادات} - \text{النفقات المعدلة} = \text{الرصيد المعدل}$$

$$147.8 - 130.63 = 17.17 \text{ تريليون دينار (فائض)}$$

| البيان         | قبل إزالة التضخيم | بعد إزالة التضخيم |
|----------------|-------------------|-------------------|
| إجمالي النفقات | 211.90            | 130.63            |
| الإيرادات      | 147.80            | 147.80            |
| العجز/الفائض   | عجز 64.10         | فائض 17.17        |
| مقدار الوفر    | —                 | 81.27             |

وفق هذا السيناريو الافتراضي، لا ينخفض العجز فقط، بل يختفي بالكامل وتتحول الموازنة من عجز قدره 64.1 تريليون دينار إلى فائض يقارب 17.2 تريليون دينار.

وبعبارة أخرى، فإن تصحيح التضخيم المفترض يخفض العجز بمقدار 81.27 تريليون دينار، أي بما يعادل نحو 127% من العجز المخطط.



#### رابعاً: ما الحد الأدنى من التصحيح اللازم لإلغاء العجز؟

لا تحتاج الحكومة، حسابياً، إلى استرداد كامل مبلغ التضخيم المفترض حتى تلغي العجز!

فالعجز المخطط يبلغ **64.1 تريليون دينار**، بينما تبلغ الوفورات القصوى في السيناريو الافتراضي **81.27 تريليون دينار**. وبذلك تكون نسبة الوفورات التي تكفي لإغلاق العجز:

$$64.1 \div 81.27 = 78.9\% \text{ تقريباً}$$

أي إن استبعاد قرابة **79% من التضخيم المفترض** يكفي نظرياً لإلغاء العجز، بينما يؤدي استبعاد التضخيم بالكامل إلى تحقيق فائض.

كما يمكن القول إن الحكومة تحتاج إلى تخفيض الإنفاق المتبقي البالغ 121.9 تريليون دينار بنسبة:

$$64.1 \div 121.9 = 52\% \text{ تقريباً}$$

حتى تصل الموازنة إلى نقطة التعادل، مع ثبات الإيرادات والرواتب.

#### خامساً: سيناريوهات أكثر تحفظاً

لأن افتراض تعرض كامل الإنفاق (عدا الأجور) للتضخيم قد يكون واسعاً، فيمكن بناء سيناريوهات تقوم على اختلاف نسبة الإنفاق الذي ثبت أنه مضخم بثلاثة أضعاف. في كل سيناريو، تبلغ الوفورات ثلثي الجزء المشمول بالتضخيم:

| نسبة الإنفاق المتبقي المشمولة بالتضخيم | الإنفاق المشمول | الوفورات الممكنة | العجز المتبقي/الفائض |
|----------------------------------------|-----------------|------------------|----------------------|
| 25%                                    | 30.48           | 20.32            | عجز 43.78            |
| 50%                                    | 60.95           | 40.63            | عجز 23.47            |
| 75%                                    | 91.43           | 60.95            | عجز 3.15             |
| 79% تقريباً                            | 96.30           | 64.20            | تعادل تقريباً        |
| 100%                                   | 121.90          | 81.27            | فائض 17.17           |

توضح هذه السيناريوهات أن افتراض تضخم نصف الإنفاق المتبقي بثلاثة أضعاف قيمته العادلة يخفض العجز من 64.1 إلى نحو 23.5 تريليون دينار. أما إذا شمل التضخم ثلاثة أرباع هذا الإنفاق، فإن العجز ينخفض إلى نحو 3.2 تريليون دينار فقط.

وهذا يعني أن النتيجة لا تعتمد بالضرورة على الافتراض الأقصى؛ فحتى السيناريوهات الجزئية تؤدي إلى انخفاض كبير في العجز.

سادساً: العجز المالي ليس دائماً دليلاً على نقص الإيرادات

يمكن التعبير عن العجز التقليدي بالمعادلة:

العجز = إجمالي الإيرادات - إجمالي الإنفاق

لكن لفهم أثر التضخم، ينبغي تفكيك الإنفاق إلى:

إجمالي الإنفاق = الإنفاق العادل + التضخم المصطنع + بقية النفقات

ومن ثم:

العجز المسجل = العجز الاقتصادي الحقيقي + الإنفاق الزائد الناتج عن التضخم

هذه الصياغة تميز بين نوعين من العجز:

1. عجز حقيقي، ينشأ لأن حاجات الدولة المشروعة تتجاوز إيراداتها.
  2. عجز مصطنع، ينشأ لأن الدولة تدفع مقابل العقود والمشاريع أكثر من قيمتها الاقتصادية العادلة.
- وفي الحالة الثانية، لا تكون المشكلة الأساسية نقص الإيرادات، بل ضعف كفاءة الإنفاق والرقابة والتعاقد.

هذا يقودنا إلى أن هناك فرق جوهري بين عجز ينشأ نتيجة تمويل استثمارات عامة منتجة، وعجز ينشأ نتيجة الهدر وتضخم العقود وسوء الإدارة. في الحالة الأولى، قد يكون العجز مبرراً إذا وُجِّه إلى إنشاء أصول عامة ترفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والطاقة، والنقل. أما في الحالة الثانية، فإن العجز لا يعكس توسعاً تنموياً، بل يعكس فقدان السيطرة على الإنفاق.

فعندما تُدرج الحكومة مشروعاً بكلفة تفوق قيمته الاقتصادية الحقيقية بأضعاف، فإن الزيادة في النفقات لا تمثل حاجة فعلية، وإنما تمثل عبئاً مالياً مصطنعاً. وإذا تكررت هذه الظاهرة في عدد كبير من العقود، فإن العجز يصبح، جزئياً، نتيجة للفساد لا نتيجة لضعف الإيرادات.

ومن ثم، قد يكون وصف المشكلة بأنها (نقص في الموارد) وصفاً غير دقيق. فقد تكون الموارد المتاحة كافية لو استُخدمت بكفاءة، غير أن طريقة الإنفاق تجعلها تبدو غير كافية.

لذلك فإن تدقيق الإنفاق يكشف (الحيز المالي الكامن Latent Fiscal Space) الذي يمكن خلقه داخلياً من خلال القضاء على الهدر، وليس فقط من خلال زيادة الموارد.

فتخفيض كلفة العقود المتضخمة، وإلغاء النفقات المكررة، ودمج المؤسسات المتشابهة، ومراجعة الإعانات غير المستهدفة، وإيقاف المشروعات المتعثرة، وتحسين إدارة المشتريات الحكومية؛ كلها إجراءات توفر موارد قد تعادل أو تتجاوز حصيلة بعض الضرائب الجديدة. وهذا ما يمكن تسميته **الحيز المالي الناتج عن الكفاءة** (Efficiency-Based Fiscal Space) وهو حيز مالي أكثر عدالة من الضرائب، لأنه لا يقتطع موارد إضافية من المواطنين، بل يستعيد موارد كانت تُفقد بسبب سوء الإدارة.

### سابعاً: الآثار الاقتصادية الكلية لمعالجة التضخيم المصطنع في العقود الحكومية

إن تضخيم قيم العقود الحكومية لا يقتصر أثره على زيادة النفقات العامة، بل يمتد ليؤثر في كفاءة المالية العامة، والنمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، وعدالة المنافسة، واستدامة الدين العام. ولذلك فإن معالجة هذه الظاهرة لا ينبغي النظر إليها بوصفها مجرد إجراء رقابي أو قانوني، وإنما باعتبارها أحد أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي والمالي.

#### 1- تقليص الاقتراض وخدمة الدين العام

عندما ترتفع قيمة العقود الحكومية بصورة مصطنعة، فإن الدولة لا تمول فقط الكلفة الحقيقية للمشروع، وإنما تمول أيضاً الجزء المتضخم من قيمته. فإذا لم تكف الإيرادات العامة لتغطية هذا الإنفاق، تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو إلى السحب من الاحتياطات.

ان تقليص الاقتراض لتمويل العجز يؤدي الى انخفاض مدفوعات الفوائد في الموازنات اللاحقة، وزيادة الحيز المالي (Fiscal Space) المتاح للاستثمار. إضافة الى تحسين التصنيف الائتماني للدولة، وتخفيض مخاطر عدم الاستدامة المالية، وتقليل مزاحمة القطاع الخاص على مصادر التمويل المحلية (Crowding Out).

## 2- زيادة عدد المشاريع الممكن تنفيذها

تمثل الموارد المالية العامة مورداً محدوداً، ولذلك فإن أي مبالغة في كلفة مشروع معين تعني بالضرورة انخفاض عدد المشاريع التي يمكن تنفيذها بالموازنة نفسها. وبذلك فإن التضخيم لا يؤدي فقط إلى هدر الأموال، وإنما يؤدي أيضاً إلى انخفاض الإنتاج الحقيقي للحكومة.

وبعبارة أخرى، فإن ما ينخفض ليس حجم الإنفاق، وإنما إنتاجية الإنفاق. أي عدد الخدمات أو الأصول العامة التي يحصل عليها المجتمع مقابل كل دينار تنفقه الدولة.

وهذه الفكرة يمكن التعبير عنها من خلال مفهوم اقتصادي مهم هو:

**الإنتاجية الاجتماعية للإنفاق الحكومي. (Social Productivity of Public Expenditure)**

## 3- رفع الإنتاجية الاجتماعية للإنفاق العام

اقتصادياً، لا تقاس كفاءة الإنفاق الحكومي بحجم الأموال المصروفة، وإنما بحجم المنافع العامة التي يولدها ذلك الإنفاق.

فإذا أنفقت دولتان المبلغ نفسه، لكن الأولى أنجزت ضعف عدد المشاريع، فإن كفاءة إنفاقها أعلى حتى وإن كان إجمالي الإنفاق متساوياً. ومن هنا فإن القيمة الاقتصادية للإنفاق لا تكمن في الأموال، بل في المخرجات (Outputs) والنتائج (Outcomes).

ومن منظور الاقتصاد الجزئي، يمكن اعتبار إزالة التضخيم زيادة في إنتاجية الوحدة النقدية الحكومية، أي أن الدينار العام يصبح أكثر قدرة على إنتاج الخدمات العامة.

#### 4- تقليص الضغوط التضخمية وتحسين التوازن الكلي

يمثل الإنفاق الحكومي أحد أهم مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد. وعندما تكون قيمة العقود أعلى بكثير من القيمة الاقتصادية الحقيقية للمشروعات، فإن الحكومة تضخ سيولة نقدية كبيرة في الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج حقيقي بالقيمة نفسها. فإذا كانت القيمة الاقتصادية لمشروع معين تساوي 100 مليار دينار، بينما تدفع الحكومة 300 مليار، فإن الاقتصاد يحصل على مشروع واحد، لكنه يستقبل دخولاً نقدياً تعادل ثلاثة مشاريع.

وهنا تنشأ فجوة بين:

- كمية النقود الداخلة إلى السوق.
- كمية السلع والخدمات والأصول الجديدة التي أُنتجت فعلاً.

وتؤدي هذه الفجوة إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية، منها:

- زيادة الضغوط التضخمية.
- ارتفاع الطلب على السلع المستوردة.
- زيادة الطلب على العملات الأجنبية.
- توسع الاستهلاك أكثر من الاستثمار الحقيقي.
- انخفاض كفاءة السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.
- تكوين فقاعة في مكان ما من الاقتصاد، مثلاً فقاعة عقارية أي ارتفاع أسعار العقارات، أو في أسعار الأسهم.

وفي الاقتصادات الريعية، حيث يعتمد جزء كبير من الإنفاق الحكومي على الإيرادات النفطية، فإن تضخيم العقود يؤدي أيضاً إلى تسرب جزء كبير من الأموال نحو الواردات، لأن السلع والمعدات المستخدمة في المشاريع غالباً ما تكون مستوردة.

وعليه فإن إزالة التضخيم لا تقلل النفقات فقط، وإنما تقلل أيضاً الضغوط التضخمية وتحسن استقرار الاقتصاد الكلي.

## 5- تحسين المنافسة وكفاءة السوق

من أخطر الآثار الاقتصادية للتضخيم أنه يشوه بيئة المنافسة. فعندما تصبح العقود الحكومية تعتمد على الأسعار المتضخمة أو على العلاقات الخاصة، فإن الشركات الكفوءة التي تقدم أسعاراً عادلة تصبح أقل قدرة على الفوز بالمناقصات.

وبذلك تتحول السوق تدريجياً من المنافسة على أساس الكفاءة إلى المنافسة على أساس النفوذ.

ويؤدي ذلك إلى:

- خروج الشركات الكفوءة من السوق.
- انخفاض عدد المنافسين الحقيقيين.
- زيادة الاحتكار.
- ارتفاع الأسعار مستقبلاً.
- انخفاض جودة التنفيذ.

كما أن الشركات التي تبني نموذج أعمالها على الأسعار المتضخمة تصبح أقل اهتماماً بالابتكار أو تخفيض الكلفة، لأنها تحقق أرباحها من ضعف المنافسة وليس من الكفاءة الإنتاجية.

أما عندما تعتمد الدولة التسعير العادل والشفافية الكاملة في المناقصات، فإن السوق يكافئ الشركات الأكثر كفاءة، فتزداد المنافسة، وتنخفض الأسعار، وترتفع الجودة، ويتحسن استخدام الموارد الاقتصادية.

ومن ثم فإن إصلاح العقود الحكومية لا يحسن أداء المالية العامة فحسب، بل يعيد أيضاً بناء الحوافز الاقتصادية الصحيحة داخل السوق.

### ثامناً: لإصلاحات المقترحة

ينبغي ألا تقتصر معالجة المشكلة على ملاحقة المخالفات بعد تنفيذ العقود، بل يجب إعادة تصميم منظومة المشتريات والعقود العامة من خلال:

1. إجراء مراجعة شاملة للإنفاق العام.(Public Expenditure Review)

2. بناء قاعدة بيانات مرجعية لأسعار العقود الحكومية.
3. إخضاع العقود الكبيرة لتقييم فني ومالي مستقل. ولا يقتصر على التدقيق المحاسبي وتدقيق الإجراءات بل أن يتم تدقيقها (اقتصادياً) لبيان القيمة العادلة.
4. نشر بيانات العقود والمناقصات والعروض والإحالات وأوامر التغيير، وقيمها وأسماء الشركات ونسب الإنجاز.
5. التدقيق في الأوامر التغييرية والملاحق والأعمال الإضافية.
6. مقارنة كلفة المشروعات المتماثلة بين المحافظات والوزارات.
7. مراجعة المشروعات المتوقفة والمتعثرة.
8. قياس كلفة الوحدة في الخدمات العامة.
9. تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية.
10. تطبيق أنظمة المشتريات الإلكترونية.
11. ربط تخصيصات الموازنة بمؤشرات الأداء والنتائج.
12. منع تضارب المصالح والكشف عن المالك الحقيقي للشركات المتعاقدة.
13. استرداد الأموال العامة وعدم الاكتفاء بالعقوبات الإدارية.

## الاستنتاجات

تظهر المحاكاة المستندة إلى موازنة العراق لعام 2024 أن العجز المالي قد يكون، في جانب منه، نتيجة لطريقة تسعير الإنفاق وليس فقط نتيجة لانخفاض الإيرادات.

فبعد استبعاد نحو **90 تريليون دينار** مخصصة للرواتب والتقاعد والتعويضات من إجمالي إنفاق قدره **211.9 تريليون دينار**، يتبقى نحو **121.9 تريليون دينار**. وإذا افترضنا، لأغراض التحليل، أن هذا الإنفاق سُجل بثلاثة أضعاف قيمته العادلة، فإن كلفته العادلة لا تتجاوز **40.63 تريليون دينار**، ويبلغ مقدار التضخيم **81.27 تريليون دينار**.

واستبعاد هذا التضخيم يحول العجز المخطط البالغ **64.1 تريليون دينار** إلى فائض يقارب **17.2 تريليون دينار**.

لكن هذه النتيجة يجب ألا تُعرض بوصفها قياساً فعلياً للفساد؛ فهي محاكاة مشروطة بافتراضين قويين :

- أن كامل الإنفاق المتبقي يمثل عقوداً ومشتريات قابلة للتضخيم،
- وأنها جميعاً مسعرة بثلاثة أضعاف قيمتها العادلة.

ومع ذلك، تكشف المحاكاة حقيقة اقتصادية مهمة: حتى إذا كان التضخيم الفعلي أقل انتشاراً، فإن تصحيح جزء منه يمكن أن يقلص العجز بعشرات التريليونات. ومن ثم، فإن إصلاح الموازنة لا يبدأ دائماً من البحث عن ضريبة جديدة أو قرض جديد، بل قد يبدأ من سؤال أكثر بساطة وعدالة: كم دفعت الدولة فعلاً فوق القيمة العادلة لما اشترته أو تعاقدت على تنفيذه؟

إن العجز الذي ينشأ عن احتياجات حقيقية قد يحتاج إلى تمويل، أما العجز الذي تصنعه الأسعار المتضخمة فلا ينبغي تمويله؛ بل ينبغي منعه واسترداده ومحاسبة المسؤولين عنه.

فتضخيم قيم العقود الحكومية ليس مجرد مشكلة تتعلق بارتفاع النفقات، بل هو ظاهرة اقتصادية ذات آثار متسلسلة تمتد إلى العجز المالي، والدين العام، وعدد المشاريع المنجزة، وإنتاجية الإنفاق، واستقرار الأسعار، وكفاءة الأسواق.

فكل دينار يُدفع فوق قيمته الاقتصادية العادلة لا يمثل فقط هدراً مالياً، بل يمثل فرصة ضائعة لتنفيذ مشروع إضافي، أو لتقليل الاقتراض، أو لتحسين الخدمات العامة، أو لتخفيف الضغوط التضخمية، أو لتعزيز المنافسة والإنتاجية.

ومن هذا المنطلق، فإن مكافحة تضخيم العقود ينبغي أن تُعد أحد محاور الإصلاح الاقتصادي الكلي، لا مجرد أداة لمكافحة الفساد الإداري، لأنها تمثل سياسة مالية تهدف إلى تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي لكل دينار ينفق من المال العام، وتعزيز استدامة المالية العامة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد

عن الكاتب: د. مهدي البناي . باحث اقتصادي اكاديمي و رجل أعمال عراقي



### عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

### ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

**iraqieconomists.net**  
**[info@iraqieconomists.net](mailto:info@iraqieconomists.net)**  
**WhatsApp +964 786 629 6600**